

الانتصار لمذهب مالك في العصر الحاضر كيف نفهمه وكيف نمارسه

الدكتور محمد التمساني

أستاذ التعليم العالي بكلية أصول الدين - تطوان

ملخص المداخلة بالعربية

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن قضية المذهبية، وتعددت الآراء حول فروعها المختلفة، كما تنامت الدعوة إلى إحياء المذاهب بأبعادها المختلفة: ممارسة وتفريعا وانتحالا وانتصارا. وتبقى مسألة الانتصار للمذهب من المسائل العلمية المتشعبة الأطراف الطويلة الذيل في الوقت الحاضر.

وبحثنا المتواضع هذا الذي عنوانه ب «الانتصار للمذهب كيف نفهمه وكيف نمارسه» : ما هو إلا محاولة علمية أولية تستهدف استبانة معالم الموضوع، والكشف عن ماهيته، وتجلية صورته، من أجل دفع كل لبس أو غموض حوله، وحتى لا يبقى الموضوع مجرد شعار ليس له نصيب من العمل في الواقع والحياة .

وغير خفي على الدارس المهتم أن مسألة الانتصار للمذاهب، والتفضيل بينها، تعد من أشهر المسائل العلمية، وأخطر القضايا التاريخية، حيث يقف الباحث في تاريخ الاختلاف الفقهي على صفحات مظلمة، ومشاهد مؤلمة، هي من صنع وفعل بعض المتفهمة الذين استسلموا لهوهم، واستمرؤوا التعصب الأعمى، والأئمة على اختلاف مذاهبهم منهم براء.

وهذا ما دفع الغيورين من أئمة المذهب المالكي وغيرهم إلى الكتابة في الموضوع، محاولة منهم إلى تقريب منهج السلف من معاصريهم .

ويدشهد التاريخ أن للمالكية إسهاماً كبيراً في هذا الباب، وأنهم تميزوا - وهذا في الغالب - بسلوك طريقة الإنصاف والاعتدال في التعامل مع المخالف، والانتصار للمذهب.

خطة البحث :

المقدمة وتتضمن :الحديث عن أهمية الموضوع.

المقصود ويشتمل على :- تميز طريقة المالكية في معالجة مسائل الاختلاف - منهجهم في التعامل مع مسألة الانتصار - دراسة لنماذج مختارة.

- الخاتمة

ملخص المداخلة بالفرنسية

Comment comprendre l'adhésion de nos jours au malékisme et comment la pratiquer?

On ne peut nier ce vrai problème de la concurrence entre les adeptes de chacune des doctrines, qui est devenue parmi les problématiques les plus débattues par le fiqh. C'est ce qui a poussé les savants de la doctrine malékite à déployer leurs efforts en vue de rapprocher le modèle salafiste de ses contemporains. L'histoire témoigne de la participation efficace des malékites en ce qui concerne cette question, surtout qu'ils se sont caractérisés par leur équilibre et leur souplesse dans leur façon de se comporter avec autrui; ce qui est déjà une victoire pour la doctrine.

Promoting the Maliki School of Jurisprudence in the modern era: how to understand and practice it.

This paper is an attempt to shed light on the different aspects of the issue of promoting and praising a school of jurisprudence over others, which had led to blind disagreement in many cases. Maliki jurists have indeed been distinguished by their moderation in dealing with difference. So, this paper addresses the Maliki jurists' method in dealing with juristic differences by presenting selected examples in this respect.

الانتصار لمذهب مالك في العصر الحاضر كيف نفهمه وكيف نمارسه

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن قضية المذهبية، وتعددت الآراء حول فروعها المختلفة، كما تنامت الدعوة إلى إحياء المذاهب بأبعادها المختلفة: ممارسة وتفريعا وانتحالا وانتصارا. وتبقى مسألة الانتصار للمذهب من المسائل العلمية المتشعبة الأطراف الطويلة الذيل في الوقت الحاضر.

وبحثنا المتواضع هذا: ما هو إلا محاولة علمية تستهدف استبانة معالم الموضوع، والكشف عن ماهيته، وتجلية صورته، من أجل دفع كل لبس أو غموض حوله، وحتى لا يبقى الموضوع مجرد شعار، ليس له نصيب من العمل في الواقع والحياة.

خطة البحث

- أهمية الموضوع.

- بين يدي الموضوع: طبيعة الموضوع / السياقات الزمانية.

المبحث الأول - تحرير الكلام في حقيقة الانتصار.

المبحث الثاني - منهج المالكية في الانتصار للمذهب، وتميز طريقتهم في التعامل مع المخالف.

أهمية الموضوع

تتجلى أهمية الموضوع في:

- 1- أن العناية بموضوع الانتصار، والاهتمام بضوابطه وأحكامه، بكشف اللثام عن الخلل الموجود في تصوره، وممارسته، من قبل البعض ضرورة ملحة بالنسبة لأتباع المذاهب وغيرهم.
- 2- أن التعرف على الظروف والأحوال التي عرفها مفهوم الانتصار، والتطورات التي لحقت به. له أهمية بالغة لأهل زماننا.
- 3- أن الحاجة تدعو إلى الاطلاع على ما بذله أئمة المذهب من جهود علمية عظيمة في التنظير، والتقنين والتهديب. والحماية والحراسة.
- 4- استرجاع الروح التي تتسامى عن التعصب المذموم، والتي كانت سائدة عند السلف الصالح، وعند كثير من الفقهاء المالكية.
- 5- الإفادة والتأسي، فما أحوجنا نحن المغاربة اليوم وأخص بالذكر: الدارسين والعلماء إلى استحضار النموذج العلمي القديم الرائع، فإنه من أحسن الطرق التي ترقى شعور الأمة، وأقرب وسيلة تهيب بها إلى خير الأعمال والتحلي بحميد الخلال. ولله در الإمام القرافي إذ يقول في كتابه الفروق في الفرق الثاني والخمسين والمائتين بين قاعدة ما يحرم من البدع وينهى عنه، وبين قاعدة ما لا ينهى عنه منها. عند حديثه عن القسم المندوب: قال «فدل ذلك من عمر وغيره على أن أحوال الأئمة وولاة الأمور تختلف باختلاف الأعصار، والقرون، والأحوال، فلذلك يحتاجون إلى تجديد زخارف وسياسات لم تكن قديما وربما وجبت في بعض الأحيان¹»

بين يدي الموضوع

الانتصار للمذهب: سلوك طبيعي عادي وأمر سائغ وممارسة حق مشروع
ربما ارتقى إلى درجة الوجوب عندما يكون غرض المخالف مجرد الهدم، كما هو حاصل من فئة الغلاة. وهو بالنسبة لأي مذهب قضية مصيرية،

1- الفروق : (203/4-204).

لأن المذهب يكون أقوى في نفس مقلده حتى يقلده في نفسه، وفي حق غيره لراجيته عنده¹.

ولو ترك المنتقد وما أراد، لأدى ذلك إلى ضعف القناعة لدى المتمسك به مما يفضي لا محالة إلى فقدان الثقة فيه، الأمر الذي يؤدي إلى انحساره.

الانتصار: عبارة عن حوار علمي فكري مذهبي، تستهدف تغيير أوضاع معتلة طارئة على المذهب. عن طريق الهدم والبناء بما يتضمنه هذا الأسلوب من تصورات مقترحة، وحلول آنية لمعالجة الأوضاع الطارئة، والعمل على إيجاد المخارج من تبعاتها، وهي تصورات وحلول مستمدة من مفاهيم علمية مؤصلة. ومبررات شرعية مرجعها الأدلة ونصوص الأئمة.

الانتصار يستهدف: تنوير المتمسك بمذهب الإمام مالك ودفعه إلى مزيد من التبصر بأصول مذهب إمامه، والاطمئنان على أن اجتهاداته واختياراته بنيت على أسس راسخة وقواعد ثابتة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة وعمل أهل المدينة. وهذا هو السرف أن جل الذين كتبوا في موضوع الانتصار، يجمعون في ردهم وانتصارهم بين البحث في الأصول، والنظر في الفروع.

إن انتصاب أرباب المذاهب للانتصار لمذهبهم المختار له أثر كبير في ترجيحه والإقناع به وتثبيته، والعمل على نشره وتدعيمه.

وغير خفي على الدارس المهتم:

أن مسألة الانتصار للمذاهب، والتفضيل بينها، تعد من أشهر المسائل العلمية، وأخطر القضايا التاريخية، حيث يقف الباحث في تاريخ الاختلاف الفقهي على صفحات مظلمة، ومشاهد مؤلة، هي من صنع وفعل بعض المتفقهة الذين استسلموا لهواهم، واستمرؤوا التعصب الأعمى، والأئمة على اختلاف مذاهبهم منهم براء.

1- شرح زروق على الرسالة (13/1).

وهذا ما دفع الغيورين من أئمة المذهب المالكي وغيرهم، إلى الكتابة في الموضوع، محاولة منهم إلى تقريب منهج السلف من معاصريهم .

ومما ينبغي الاهتمام به وتأكيد العناية به : الوقوف على الأطوار والمراحل التاريخية التي عرفها مفهوم الانتصار في المذهب المالكي من أول ظهوره وتأسيسه على يد الإمام إلى وقتنا الحاضر.

لقد مارس الإمام مالك الانتصار، ولا أدل على ذلك من مناظراته وردوده في الذب عن أهل المدينة وفقههم، والانتصار لمنهجهم وعلمهم. ويشهد المؤلف والمخالف بأنه - رحمه الله تعالى - كان غاية في الإنصاف والتسامح، بعيداً عن الإعنات والتعسف، وسيرته حافلة بالصفحات المشرقة، والصور المعبرة، وما قصته في رفضه أمر المنصور تعيم موطئه إلا صفحة من تلك الصور. يقول الإمام مالك: «لما حج أبو جعفر المنصور دعاني، فدخلت عليه فحدثته، وسألني فأجبته، فقال: إني عزمت أن أمر بكتبك هذه التي قد وضعت [يعني الموطأ] فتنسخ نسخاً، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة، وأمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يعتدوها إلى غيرها، ويدعوا ما سوى ذلك من هذا العلم المحدث؛ فإني رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم، قلت: يا أمير المؤمنين، لا تفعل هذا! فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به، ودانوا به من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، وإن ردّهم عما اعتقدوه شديد، فدع الناس وما هم عليه وما اختار أهل كل بلد لأنفسهم¹ واشتهر رحمه الله بكمال التعلق بالحق، والتجرد له، والبعد عن التعصب، والبغض له، شديد النكير على المتعصبين، نابذاً لما يعارض نصوص الشرع الحكيم. وفي هذا الصدد يقول رحمه الله: «ليس كل ما يقول الرجل - وإن كان فاضلاً - يُتَّبَع، ويُجْعَل سنة، ويذهب به إلى الأمصار، قال تعالى: ﴿قَبِشْ بَعْدَ * الْغَيْنِ يَسْمِعُونَ الْقَوْلَ

1- الموطأ، رواية محمد بن الحسن (5/1).

فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ^{1، 2}

وقال أيضا محذراً أصحابه من التعصب لقوله، أو التعلق برأيه في مواجهة النص؛ قال: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي؛ فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه³».

وكان رحمه الله كثيراً ما كان يردد عبارة: «لا يُصْلِح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها⁴» وهي دعوة صريحة إلى انتهاج ما كان عليه السلف، وأن صلاح خَلَفِ الأمة لا يكون إلا من التمسك بمنهج السلف وفي مقدمتهم أهل المدينة.

ولقد اقتفى أثر الإمام وسار على هديه وطريقته تلامذته وأتباعه من أئمة وعلماء وفقهاء كبار، وتعددت مجالات انتصارهم للمذهب، واشتهروا بتفانيهم في الانتصار للمذهب، وألّفوا في الذب عن الإمام وبيان فضله وإبراز مناقبه مؤلفات ورسائل هامة ضاع الكثير منها، نذكر منهم على سبيل المثال:

- الفقيه أباعمرؤ يوسف بن يحيى بن يوسف الأزدي المغامي القرطبي (ت: 288هـ) له مصنف في الرد على الشافعية في عشرة أجزاء وكتاب «فضائل مالك» النفح: 520/2 قال ابن الفرضي: (عالم بالذب عن مذاهب الحجازيين) تاريخ ابن الفرضي: (64/2-65).

- والإمام محمد ابن أبي زيد القيرواني الملقب بمالك الصغير (ت: 380هـ) له كتاب «الاعتقاد بأهل المدينة» وكتاب «الذب عن مذهب مالك⁵». قال عنه ابن فرحون: «هو الذي لخص المذهب وضم نشره وذبح عنه».

1- الزمر: 71 - 81.

2- ترتيب المدارك (1/182).

3- الاعتصام (2/301).

4- الشفا (2/72).

5- طبع مؤخراً بتحقيق فضيلة الأخ الدكتور محمد العلمي.

- والإمام أبا بكر الأبهري (ت: 375هـ) قال ابن فرحون: «له التصانيف في شرح مذهب مالك والاحتجاج لج والرد على من خالفه»¹.
- والإمام القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت: 430هـ) له «كتاب النصر للإمام دار الهجرة» في مائة جزء و«المعونة لمذهب عالم المدينة»².
- والإمام الفندلاوي له كتاب «تهذيب المسالك في نصره مذهب مالك»³.
- والإمام ابن الفخار له كتاب «الانتصار لأهل المدينة»⁴.
- والإمام الراعي له كتاب «انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك»⁵.

ومن البحوث والدراسات المعمقة المطبوعة:

- ما كتبه الإمام القاضي عياض في مقدمة كتابه ترتيب المدارك.
- وما كتبه العلامة أبو محمد الشارمساحي في مقدمة كتابه نظم الدرر⁶.
- وما كتبه الإمام ابن رشد الجد في آخر كتابه المقدمات الممهدة.
- ما كتبه الإمام ابن فرحون في مقدمة كتابه الديباج.
- وما كتبه الإمام ابن القصار في المقدمة الأصولية.
- وما ورد في مقدمة الذخيرة للإمام القرافي.
- وما كتبه العلامة الزرقاني في مقدمة شرحه للموطأ.

1- الديباج : 206/2.

2- الديباج : 27/2.

3- طبع بتحقيق فضيلة العلامة الدكتور أحمد البوشيخي .

4- طبع بتحقيق العبد الفقير إلى مولاه .

5- طبع بتحقيق فضيلة الدكتور محمد أبو الأجفان رحمه الله.

6- نقل الكثير منها الإمام الراعي في كتابه انتصار الفقير السالك.

بالإضافة إلى كتب الفضائل والمناقب إلا أنه وللأسف الشديد وبعد ظهور التعصب المقيت وجدنا أن مفهوم الانتصار تعرض لجملة من الاعتلالات التي أفقدته عند البعض روحه وجوهره، وجعلتهم يخطئون الهدف والغاية التي وجد من أجلها. ولقد أحس بخطورة هذا الأمر كثير من العلماء والفقهاء المالكية المصلحين، وسجلوه بمرارة وأسى ودعوا إلى إحياء المفهوم وتنقيحه مما شأنه وتخليصه مما شابه.

ونصوا على أن من الآثار المباشرة للتعصب المذهبي: ظهور الانتصار المذموم وهو ما عبر عنه العلامة محمد بن الحسن الحجوي بـ «كثرة الجدل بين علماء المذاهب لا بقصد إظهار الحق ثم اتباعه، بل للاستطالة أمام الحكام، فقد كانت المجالس تعتقد لذلك في المساجد وأمام الوزراء بقصد التفاخر والتغلب، وقد بسط حالهم الإمام الغزالي في الإحياء وبين آفات الجدل والمناظرة، وما كان المقصود منها: في صدر الإسلام كزمن مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وأمثالهم من إظهار الحق ثم اتباعه، إذ لم يكونوا مقيدين بمذهب ملزمين به بل لهم الحرية التامة في أفكارهم يميلون إلى الحق حيثما ظهر، وقد صار الحال إلى غير ذلك وهو الانتصار للمذهب بأي طريقة كانت مع التقيد به¹».

ثم إن الناظر المتأمل في واقع المذاهب في العصر الحاضر: تصادمه حقيقة مرة وهي: أن الانتصار أصابه ما أصاب غيره من المصطلحات العلمية حيث تم تفريغه من محتواه وروحه، وأخرج من ماهيته ودلالته العلمية وأخذ معان سياسية حيناً وتحول حيناً أخرى إلى عبارة عن شعار يوظفه البعض لتحقيق مآرب شخصية. وهذا من أكبر آفات هذا العصر.

المبحث الأول - تحرير الكلام في ماهية الانتصار

لا يخفى علينا جميعاً أن صورة الموضوع شابهتها أمور كان من الضروري العمل على تخليصها منها.

1- الفكر السامي ص: 94-95.

أرى أنه قد حان الوقت إلى تنقيح المفهوم وتصحيحه: من خلال كشف اللثام عن الخلل الكبير في التصور الموجود لدى شريحة كبرى من الناس، الذين لم يعودوا يدركون طبيعة الانتصار ومهمته وغرضه والغاية منه، الأمر الذي كان له آثار سلبية وخيمة.

إن الإدراك السليم لحقيقة موضوع الانتصار مرتبط بالدرجة الأولى باستيعاب جملة من الأمور، وذلك من خلال هذه الوقفات. وسنكتفي بالإشارة والتلميح، إذ المسألة تحتاج إلى مزيد من التفصيل والمفهوم التجديدي الذي نقصده يستلزم وقفات أساسية:

الوقفة الأولى - في المقاربة المفهومية

مادة الكلمة الانتصار: «نصر» يقول ابن فارس: « نصر: النون والصاد والراء أهل صحيح يدل على إتيان خير وإيتائه، ونصر الله المسلمين: آتاهم الظفر على عدوهم، ينصرهم نصراً. وانتصر: انتقم، وهو منه¹ »

والنصر: إعانة المظلوم. والنصير: الناصر قال الله تعالى: ﴿نعم المولى ونعم النصير²﴾ والجمع أنصار مثل شريف وأشراف. والنصرة: حسن المعونة. قال الله تعالى: ﴿من كان يهمن أن لن ينصره الله في الدنيا والآخرة³﴾. وانتصر الرجل: إذا امتنع من ظالمه.

وانتصر على خصمه: استظهر ومنه انتقم. قال الأزهري: يكون الانتصار من الظالم الانتصاف والانتقام، وانتصر منه: انتقم. قال الله تعالى مُحْضراً عن نُوح، على نبينا وعليه الصلاة والسلام، ودعائه إياه بأن يَنْصُرَهُ على قومه: ﴿فَانْتَصِرْ فَفَتَحْنَا⁴﴾ كأنه قال لِرَبِّهِ: انتقم منهم كما قال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى

1- معجم مقاييس اللغة : (4434/5).

2- الأنفال : 40.

3- الحج : 15.

4- القمر : 10-11.

الأرض من الكافرين مَدْيَارًا¹

وهي في دلالتها العرفية لا تخرج عن معنى: الانتصاف والاستظهار والمعونة، لذا يعبر عن الانتصار عندهم ببدائل اصطلاحية آخر كالترجيح والذب والتفضيل والنصرة والاحتجاج والمعونة.

المعنى اللقبي العلمي لمصطلح الانتصار:

إن التصور الصحيح لمفهوم الانتصار له أهمية بالغة، وبالمناسبة بعد تتبع واستقراء لم أجد من تحدث عن الموضوع حديثا علميا مستقلا، باستثناء ما أورده فضيلة الدكتور محمد أبو الأجفان -رحمه الله تعالى- عرضا في مقدمة تحقيقه لكتاب انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك، في سياق حديثه عن مناصرة المذهب ومظاهرها، حيث وجدناه توسع في المدلول على اعتبار أن كل جهد يبذل وكل خدمة تقدم للمذهب كالتأليف، والتدريس، والإفتاء، والحكم، والتدليل، والمناظرة. كل هذه الأمور عدها من قبيل الانتصار².

والصواب: أن ما اختاره الدكتور لا تؤيده اللغة ولا يشهد له ما درج عليه استعمال الفقهاء، فالانتصار أخص معنى مما أورده، فهو يستلزم:

- منتصرا: (المدافع ...).

- ومنتصرا له (المذهب: قضايا ومسائل وأعلام).

- ومنتصرا منه (الخصم المعترض المخالف).

ويمكن أن نصوغ تعريف لقبيا للانتصار فنقول:

هو عبارة عن: «بذل الوسع في المدافعة عن المذهب اعتماداً على ترجيح رأي الإمام المقلد، ورد ما اعترض به عليه».

1- لسان العرب: (210/5).

2- انظر: (ص: 77-78).

والتعريف يشتمل على أنواع الردود والنقاشات الأصلية أو التبعية إلا أن باب المجادة والحجاج والمناظرات العلمية يعتبر أبرز مجال للانتصار. وللمالكية باع طويل في مجادلة الخصم والرد على المخالف.

الوقف الثانية - الانتساب للمذاهب أصل في الانتصار لها

إن من الأخطاء الموجودة في تصور البعض لمفهوم الانتصار يرجع إلى الخلل الحاصل في مفهوم التمدب تصوراً وممارسة لدى شريحة لا بأس بها من المنتسبين للمذهب.

وهنا ترد جملة من الأسئلة:

- ما أساس المذهبية وأصلها: القناعة أم الشهوة ؟
- الانتساب إلى المذاهب وتقليدها: اختياري أم إلزامي؟
- هل القبول بالمذهب وحده: كاف في الانتساب إليه، أم لا بد من العمل والأخذ والممارسة ؟

الجواب :

بالنسبة للسؤال الأول:

اتفق أهل العلم على:

- أنه لا يجوز الانتماء إلى أي مذهب أو الخروج، والانتقال منه على أساس التشهي والبخت وتتبع الرخص.

وبالنسبة للسؤال الثاني:

فقد اتفقوا على: أن التمدب في حق العامة واجب إلزامي.

وعليه فالقول بأن خروج أهل العلم عن مذهبهم في مسائل لوجود الحجة لدى الغير ضلال قول باطل، أنكره أئمة السلف.

يروي أن الإمام أشهب رحمه الله سئل عن مسألة فأفتى فيها بما يخالف قول الإمام مالك - رحمه الله، فذكر له قول الإمام فقال: «وإن قالها مالك، فلسنا له بممالك»¹ وذكر الإمام أبو شامة رحمه الله تعالى في كتابه مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول: «أن بعض العارفين سئل عن معنى المذهب؟ فأجاب إن معناه «دين مبدل»²»

وبالنسبة للسؤال الثالث:

فإن تعاريف المحققين وما أوردوه من تقارير، كل ذلك يدل على أن مجرد قبول بالمذهب والرضى غير كاف في حصول التقليد له، بل لا بد من العمل به³. أيها السادة الحضور:

إن من أبرز المسائل الأصولية التي بناها طائفة من متأخري المالكية على الاجتهاد الذرائعي بناء خطأ: منعهم الخروج من المذهب بإطلاق، وهذه القضية كانت السبب المباشر فيما آل إليه أمر الفقه المالكي في العصور المتأخرة، لذا نرى المحققين من أهل المذهب عند مناقشتهم للآراء والقضايا المخالفة للدليل، والخارجة عن المسلك الذرائعي، يتعرضون في البداية لهذه المسألة لأنها في الحقيقة الأساس الذي بنيت عليه كثير من الفروع الفقهية التي شذت عن المنهج الذرائعي⁴.

للمالكية في هذه المسألة (الخروج عن المذهب) مسلكان:

* مسلك المتشددين⁵: الذين ذهبوا إلى تبني القول بتحريم الخروج عن

1- نيل الابتهاج: ص 442؛ وانظر كذلك «منهاج الواردين على التفقه في الدين» 17، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.

2- مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول ص: 36.

3- التقليد للدكتور عبد الله عمر ص: 19.

4- انظر على سبيل المثال: «رسالة نصرة القبض والرد على من أنكر مشروعيته في صلاة الفرض» للعلامة المالكي المحقق المسناوي (38/11).

5- انظر على سبيل المثال: المعيار (328/3 - 334) و(163/11 - 165).

المذهب في أي حال من الأحوال، ومنعوا الإفتاء بغيره مطلقاً، نقل الإمام ابن سهل¹ عن بعضهم أنه قال: «كل من زاعغ عن مذهب مالك، فإنه ممن رين على قلبه وزين له سوء عمله، فقد رأيت في أقاويل الفقهاء، ورأيت ما صنف من أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم أر مذهباً أنقى ولا أبعد من الزيغ من مذهب مالك، وجُل من يعتقد مذهباً من المذاهب فيهم: الخارجي والرافضي، إلا مذهب مالك، فما سمعت أن أحداً ممن يقلده قال بشيء من هذه البدع، فالاستمساك به نجاة إن شاء الله²».

ولا يخفى ما في أول كلامه من تعصب وغلو واضح، يقول العلامة الخطاب في التعليق عليه- وهو من الفقهاء المتأخرين المعتمدين -: «قلت: وفي أول هذا الكلام بشاعة ظاهرة، ولا يحل لمسلم أن يعتقد ما قاله، فإن الأئمة المجتهدين -رضي الله عنهم- على هدى من ربهم، وكل من قلده واحداً منهم فهو على هدى من ربه، ولعل هذا القائل إنما تكلم على بلاد المغرب فإنه ليس عندهم إلا مذهب مالك، وكل من خرج عنه عندهم فلا يكون إلا من الخوارج، وإنما نقلته لأنبه على ما فيه والله سبحانه يعصمنا من الزلل، ويوفقنا في القول والعمل بمنه وكرمه، وأما ما ذكره آخراً أعني قوله: فما سمعت أن أحداً ممن يقلده قال بشيء من هذه البدع، فهو كلام صحيح³».

* مسلك المعتدلين: الذين أجازوا الخروج عن المذهب، والانتقال منه في بعض المسائل والقضايا التي تبين رجحانها لدى غير المالكية، وعلى هذا المحققون من المتقدمين والمتأخرين، وكان هذا الأمر شائعاً في عصر الأئمة

1- هو الإمام الفقيه الموفق القاضي النوازي، كان رحمه الله تعالى من جلة فقهاء الأندلس وأكابر علمائها، حافظاً للرأي، ذا كراً للمسائل، عارفاً بالنوازل، بصيراً بالأحكام، اشتهر بكتابه النفيس الإعلام بنوازل الأحكام الذي عول عليه شيوخ الفتوى والأحكام، توفي بغرناطة سنة: 486هـ انظر: الديباج المذهب: (70-72) و شجرة النور الزكية: (122/1).

2- مواهب الجليل (26/1)، يقول الإمام ابن عبد البر: «ولم يبيحوا النظر في كتب من خالف مالكا» جامع بيان العلم وفضله: (407/2).

3- مواهب الجليل: (26/1).

المجتهدين، ولقد أيد كل فريق رأيه بأدلة، تراجع في مظانها، والمهم أن نعلم أن التشدد هنا راجع في الحقيقة إلى عوامل وأسباب منها ذاتي ومنها عرضي:

* فالسبب الذاتي يكمن فيما أسميناه بعامل التأثير النفسي الذي يتمثل في النظرة الدونية إلى المذاهب الأخرى، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين: أحدهما - قلة الاطلاع على المذاهب الأخرى.

وثانيهما - الاعتقاد على النظر في كتب المذهب مما يكسب الباحث والناظر نفوراً من أي مذهب غير مذهبه، من غير اطلاع على مأخذه، فيورث ذلك حزازة في الاعتقاد في الأئمة، الذين أجمع الناس على فضلهم، وتقدمهم في الدين، واضطلاعهم بمقاصد الشارع وفهم أغراضه، وقد وجد هذا كثيراً.

* أما السبب العرضي فيرجع باختصار إلى سوء الفهم والخطأ في التأويل لما أفتى به بعض أئمة المذهب، وظن بعضهم أن المقصود منه المنع مطلقاً، والحقيقة أن مراده عكس ذلك بالمرّة، وتعد فتوى الإمام المازري الأبرز والأكثر تداولاً لدى المتأخرين من المتشددين، وعليها يعتمدون.

نص الفتوى

سئل الإمام المازري: هل يسوغ الأخذ بقول ابن المسيب في المبتوتة وإحلالها بالعقد أم لا؟.

فأجاب: «هذه المسألة بعينها تقدم لي فيها إملاء مبسوط، لما ورد علي فيها سؤال من تونس حماها الله، وقد تزوج رجل قرأ علي قديماً شيئاً من علم الأصول امرأة طلقها ثلاثاً ثم استباحها بعد رجل عقد عليها ولم يطأها، فجاءني من قبل القاضي وفقهاء البلد فيه سؤال، فأكثر النكير عليه وبالغت، حتى أظن أنني سمحت لهم في عقوبته، وذكرت أن هذا باب إن فتح حدث فيه خروج من الديانات، وتباعات في تقليد الأحكام والرجوع إلى علماء انقضوا

1- انظر: جامع بيان العلم وفضله (407/2) والموافقات (390/2 - 391) بتصرف.

دون العالم النظار من أهل العصر، على خلاف بين الأصوليين في تقليد الميت مع وجود العالم النظار، والذي رأيت من الدين الجازم والأمر الحاتم: أن ينهى عن الخروج عن مذهب مالك وأصحابه حماية للذريعة، ولو شرع هذا لقال رجل: أنا أبيع ديناراً بدينارين مقلداً لما روي عن ابن عباس، ثم يأتي من يقول: أنا أتزوج امرأة وأستبيح فرجها من غير ولي ولا شهود، تقليداً لأبي حنيفة في الولي، وفي الشهود للمالك، وأتزوجها بدائق تقليداً للشافعي، وهذا عظيم الموقع في الضرر، وقد كان يحسم مادة هذا في الأعصار الماضية مع ورع أهلها، وخوفهم على أعراضهم ودينهم، فكيف إذا انتهى الأمر إلى زمن قد تقاصر أهله عن حال من مضى تقاصراً لا يخفى على عاقل، هذا الزمان أخرى أن تحسم مواد التساهل في الديانات، وهب أني أبحت لهذا السائل أن يفعل هذا في نفسه بنكاحه، لا يخفى على عاقل، فقضاة مكانه وفقهاؤه لا يلتفتون إلى مذهبه، بل يفسخون ذلك عليه ويبطلون نكاحه، ولا تسمح نفوسهم بترك مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة، لاتفاق الأمصار على تقليدهم¹.

أقول: واضح من نص الفتوى أن المقصود بها: فئة معينة من أهل النظر والفتوى، ممن لم يبلغ مرحلة الاجتهاد، ممن ينتمي إلى التحصيل، ولم يرتق إلى درجة العالم والمفتي النوازي النظار العارف بأصول النظر، المشتغل بأعباء علوم الشريعة أصولها وفروعها حسب تعبير الإمام المازري نفسه²، كما أن كلامه واضح في أن الخروج الممنوع عن المذهب هو: ما كان بقصد التلفيق والمفضي إلى تتبع الرخص.

والذي عليه المحققون من المالكية³: أنه يجوز تقليد المذاهب في النوازل، والانتقال من مذهب إلى آخر في بعض المسائل والجزيئات، شرط ألا يتنافى

1- انظر: المعيار (331/3-332) ومواهب الجليل (31/1).

2- المعيار: (328/3).

3- انظر على سبيل المثال: ترتيب المدارك (60/1-63) وجامع بيان العلم وفضله (406/2-407) وشرح التنقيح (ص: 432) والاختلاف الفقهي في المذهب المالكي (ص: 145-155).

ذلك مع القواعد والنصوص الشرعية القطعية، وأن لا يقلد من شاء على الشهوة والبخت وتتبع الرخص مع اعتقاده الفضل فيمن يقلده. يشهد لذلك ويؤكد: أن كثيراً من أئمة المذهب خرجوا عن رأي الإمام في بعض الفروع وأخذوا برأي غيره من الأئمة المجتهدين. وقد اشتهر أهل الأندلس بمخالفة إمام المذهب في ست مسائل¹، وبخروجهم عن رأي المدونة وباستقلالهم عن مذهب ابن القاسم ورأيه في عدة مسائل فقهية، بها جرى القضاء والفتيا بالأندلس، اهتم بها أهل العلم وأحصوها فبلغت ثمانى عشرة مسألة.

الوقفة الثالثة - الانتصار وطبيعة الاختلافات الفقهية

الاختلاف بين الفقهاء مظهر من مظاهر الاجتهاد المشروع، مارسه الفقهاء المسلمون عبر العصور الإسلامية بحرية تامة دون انغلاق، أو انفلات، أو تقديس للأشخاص، أو تنقيص للمخالفين، أو اتباع للأهواء.

والاختلاف عنوان الرحمة بالأمة المحمدية، و دليل على مرونة الشريعة الإسلامية وسعتها.

قال القاسم بن محمد: لقد نفع الله باختلاف أصحاب النبي ﷺ في أعمالهم، لا يعمل العامل بعمل رجل منهم إلا رأى أنه في سعة، ورأى أن خيراً منه قد عمله. و عنه أيضاً: أي ذلك أخذت به لم يكن في نفسك منه شيء، و مثل معناه مروى عن عمر بن عبد العزيز قال: ما يسرني أن لي باختلافهم حمر النعم.

1- تلك المسائل هي: سهم الفرس: فأعطوا للفراس سهماً واحداً ولفرسه سهماً، والمشهور في المذهب أن للفراس ثلاثة أسهم، له سهم، ولفرسه سهمان. غرس الأشجار بالمساجد: والمذهب: المنع. والحكم باليمين مع الشاهد: فالمذهب: أن ذلك جائز في الأموال خاصة، ومنع منه فقهاء الأندلس. والخلطة في اليمين: فلم يشترطوا الخلطة في توجيه اليمين على المدعى عليه، والمذهب: أنها لا تعتبر إلا إذا كانت بين المدعي والمدعى عليه مخالطة بالبيع والشراء. وكراء الأرض بالجزء بما يخرج منها: فمذهب الإمام وسائر أصحابه: المنع، وجرى العمل بالأندلس على الجواز، وتبعهم في ذلك عامة أهل المغرب. وما جرى به العمل في الأندلس رفع الصوت في التكبير الأول، ومشهور المذهب: الإخفاء. انظر: حاشية الطالب ابن الحاج على شرح ميارة (162/1) والاختلاف الفقهي في المذهب المالكي مصطلحاته وأسبابه للأستاذ عبد العزيز بن صالح الخلفي (ص: 147-148).

يقول شيخنا العلامة عطية سالم رحمه الله: «تعتبر جميع الخلافات المذهبية كلها وجهات نظر فقهية، وليست في أصول دينية وكلها تدور في فلك النصوص ثبوتاً أو نفيّاً ودلالة واحتمالاً واستدلالاً واستنباطاً».

الوقفه الرابعة - الانتصار طريقة علمية أساسها الإنصاف وروحها التسامح

ومن ثم فإن الانتصار يتنافى مع التغالي الفاحش في المذاهب وتقليدهم كقول البعض إن الخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل، وربما أداه ذلك إلى الكفر لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر².

وعليه يظهر مبالغة أبي الحسن التسولي - رحمه الله - في الانتصار لتقديم المشهور في المذهب المالكي على الراجح حتى قال: «المقلد لا يعدل عن المشهور وإن صح مقابله، وأنه لا يطرح نص إمامه للحديث، وإن قال إمامه وغيره بصحته³.!!!»

الوقفه الخامسة - الانتصار للمذهب لا يتعارض مع الأخذ بالحجة والدليل

فهذا الإمام الشاطبي يبين أسباب التعصب المذهبي ومضاره وأنه خروج على منهج السلف بقوله: «ولقد زلّ بسبب الإعراض عن الدليل والاعتماد على الرجال؛ أقوام خرجوا بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين، واتبعوا أهواءهم بغير علم؛ فضلّوا عن سواء السبيل⁴».

وقد انتصر المقري المالكي في قواعده إلى منهج تقديم النصوص الشرعية بقوله في قواعده: «قاعدة: لا يجوز رد الأحاديث إلى المذاهب على وجه ينقص من

1- موقف الأمة من اختلاف الأئمة، (ص: 57).

2- حاشية الصاوي في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِفْعَلْ ذَلِكَ عِزًّا إِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِشَيْءٍ﴾ 10/3.

3- البهجة شرح التحفة.

4- الموافقات: (2/ 863).

بهجتها، ويذهب الثقة بظاهرها، فإن ذلك إفساد لها، وغض من منزلتها، لا أصلح الله المذاهب بفسادها، ولا رفعها بخفض درجاتها، فكل كلام يؤخذ منه ويرد إلا ما صح عن رسول الله ﷺ¹، ولهذا نجد كثيراً من كبار أئمة المذهب ممن انتصبوا للانتصار وفي مقدمتهم الإمام ابن الفخار كانوا يميلون إلى النظر والحجة، وهو أمر لا يتعارض مع الانتماء والانساب للمذهب المالكي، وأيضاً أن تكون له اختيارات خالف فيها أهل قطره ومذهبه، وقف فيها مع الدليل لا يتنافى والانتماء المذهبي، لأنه كان مجتهداً، وهو ما عناه القاضي عياض عندما عده واعتبره من أهل الترجيح والنظر²، يؤيد ذلك دعوته الصريحة في آخر كتابه الانتصار إلى اتباع الكتاب والسنة، والرغبة عن التقليد المحض، ولأن الترجيح³ والميل إلى النظر والحجة من صفات المجتهد التي يتميز بها عن المقلد. ولله در العلامة الحجوي القائل: «أنا مالكي ما قام الدليل».

الوقف السادسة - الانتصار يتنافى مع الانحراف عن المخالف

ولقد نص غير واحد من أئمة الأندلس ومؤرخيها، على أن ابن حزم إنما استهدف من الفقهاء المالكية بسبب نضاله عن المذهب الشافعي وتقصده المذهب المالكي بالطعن. قال ابن حسان في الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة: «قال ابن حيان: كان أبو محمد حامل فنون من حديث وفقه وجدل ونسب، وما يتعلق بأذيال الأدب، مع المشاركة في كثير من أنواع التعاليم القديمة من المنطق والفلسفة... ومال به أولاً النظر في الفقه إلى رأي أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، وناضل عن مذهبه، وانحرف عن مذهب غيره، حتى وسم به،

1- القواعد للمقري (2/ 396).

2- ترتيب المدارك: (7/ 284).

3- نقل لنا العلامة الشعي في كتابه الأحكام نصوصاً تشهد بعلو كعب الإمام في باب الترجيح بين الأقوال في المذهب، وبين المذاهب والآراء المختلفة. انظر على سبيل المثال: (ص: 76-78، 155، 157، 165، 500-501).

ونسب إليه، فاستهدف بذلك لكثير من الفقهاء وعيب بالشذوذ¹.

ونفس الأمر سلك مع المذهب الشافعي كما صرح بذلك الإمام عيسى ابن سهل في كتابه «التنبيه على شذوذ ابن حزم» قال رحمه الله: «وخرج عن ألمرية إلى دانية، وانتقل عن مذهب الشافعي، ورآه ضلالاً، إلى مذهب أهل الظاهر²».

المبحث الثاني منهجية المالكية في الانتصار للمذهب وتميز طريقتهم في التعامل مع المخالف

أولاً - منهجية المالكية في الانتصار للمذهب

إن ظاهرة الانتصار إنما عرفت في المشرق خلال القرن الثاني والثالث الهجريين. يقول العلامة محمد بن الحسن الحجوي: «وفي القرن الثاني والثالث ابتلي الفقه والفقهاء بداهية دهياء وهو: التنافس المذهبي الناشئ عن الخلافات والجدل وانتصار كل أهل مذهب لمذهبهم³. وظهرت في الأندلس بقوة في عصر الإمام ابن حزم وبعده بقليل.

ويشهد التاريخ أن للمالكية إسهاماً كبيراً في هذا الباب، وأنهم تميزوا - وهذا في الغالب - بسلوك طريقة الإنصاف والاعتدال في التعامل مع المخالف، والانتصار للمذهب.

ويستحسن البداءة بنقل النصوص المؤسسة للموضوع:

يقول العلامة الراعي - رحمه الله تعالى -:

«أما بعد، فإنه كان السبب في تصنيفي هذا الكتاب أنني سمعت كثيراً من الطلبة المالكية - كثرهم الله - يشتكون كثرة ما يسمعون في هذه البلاد من

1- كتاب الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة 167/1-168. وانظر: السير: 97/11.

2- انظر: «المؤلفات الأندلسية والمغربية في الرد على ابن حزم الظاهري» للباحث سمير القدوري (ص: 6).

3- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: (147/3).

أرباب المذاهب من التعصب، والجهل، وقلة الحياء، وكثرة الإساءة على مذهب إمام أئمة الملة الإسلامية، وشيخ شيوخ الشريعة المحمدية، وعالم علماء منزل الوحي، ودار الهجرة النبوية مالك بن أنس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -، ورأيت أكثر طلبة المالكية في هذه البلاد فقراء مساكين لا يجدون من كتب التاريخ ما يستعينون به على الانتصار لمذهبهم، وترجيح إمامهم، ورأيت كثيراً من فضلاء أرباب المذاهب وصلحائهم يجارون المتعصبين في بعض ذلك، ويعتقدون تأخير مالك دينا يدينون به، وأنه عندهم في التأخير عن الأئمة في رتبة ثلاثة، فظهر لي أن أجمع لهم في هذا الكتاب مختصراً من كلام السلف والخلف،/ وأن أذكر فيه - إن شاء الله - شهادة الرسول ﷺ لعالم المدينة مالك بن أنس -رحمه الله-، وبعض كلام الأئمة الثلاثة وغيرهم، في ترجيح مالك وترجيح علم أهل المدينة - رضي الله عنهم - ليستعينوا به على دفع من تعدى عليهم، وتطرق بالفجور والتعصب عليهم.

وسأرجح مالكا ومذهبه -إن شاء الله -من المعقول والمنقول، بأنواع من الترجيحات وأصناف من الكرامات التي خصه الله بها لا يشاركه فيها غيره من الأئمة رضي الله عنهم أجمعين، ولا يسع العاقل إذا سمعها إلا الاعتراف والإقرار بترجيحه وتقديمه بطريق الإنصاف، ولا ينزع في ترجيحه، بعد سماعها إلا معاند أو مكابر، أو من هو بقلّة الإنصاف وكثرة التعصب مجاهر، قصداً لإظهار الحق المبين، وإرشاداً لأهل الفضل والدين، من أرباب المذاهب والمنصفين، ونصراً للفقراء المالكية على أهل الشر والجهل والمتعصبين¹.

وقال في الفصل الأول في ترجيح /مالك -رحمه الله ورضي الله عنه- (احترام الأئمة): «اعلموا - وفقنا الله وإياكم- أن أول ما يجب على الناظر في الترجيح بين الأئمة - رضي الله عنهم - أن ينور باطنه ويحفظ لسانه، فلا يذكر أئمة المسلمين إلا بما يزيدهم جلالة في القلوب وعظما في النفوس، ويعلم أن

1 - انتصار الفقير السالك .. (ص: 120-121).

رسول الله ﷺ قال: «من عظم العالم فإنما يعظم الله عز وجل ورسوله، ومن تهاون بالعالم فإنما ذلك استخفافاً بالله عز وجل ورسوله» نقله الشارح مساحي في «نظم الدرر».

وقال عليه أفضل الصلاة والسلام: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم رجلاً».

وقال الطبري: «علماء أمتي كأنبيا بني إسرائيل».

وقال: «العلماء ورثة الأنبياء».

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما-: «فقيه واحد أشد على الشيطان من آلاف عابد».

(الأئمة كلهم على هدى وحق)، واعلم أن جماعة أهل الحق وعصبة أهل السنة قد اتفقوا على أن مالكا، وأبا حنيفة، والشافعي، وأحمد، والأوزاعي، والليث، وداود، والسفيانيين، وغيرهم ممن كان على مثل ما كانوا عليه من أئمة الدين كلهم على هدى من ربهم، خلافاً لبعض المبتدعة وأهل الأهواء، وكلهم بريئون من العقائد الفاسدة، وجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس أقوى الأدلة على ذلك، وأنه قد انعقد إجماع المسلمين على متابعة هؤلاء الأئمة الأربعة -رضي الله عنهم- فلا يجوز الخروج عن المذاهب الأربعة اليوم.

واعلم أن الله تعالى أكرم من أن يعذب عبد بوقوعه في فعل أو قول قال بعض العلماء بجوازه أو وقع الخلاف فيه بينهم.

(اتباع المذاهب الأربعة) فإن قلت: لم خصهم الله تعالى بذلك مع أن العقل والنقل يجوز أن كان في علماء السلف الصالح من هو في مرتبتهم أو أعلم منهم؟ فلم وجب اتباع الأربعة دون غيرهم؟

قلت: سمعت شيخنا وسيدنا قاضي القضاء بغرناطة أبا القاسم محمد بن سراج أعزه الله، يقول: إنما ذلك لكثرة أتباعهم، عرفت مذاهبهم وتحققت، وتواترت أقوالهم عند أرباب مذاهبهم/ وانعقد الإجماع على اتباعهم والافتداء بهم، فلا يجوز لأحد اليوم أن يخرج عن المذاهب الأربعة.

(رتبة الأئمة الأربعة) وقد ظهر من هذا أنهم في رتبة واحدة في وجوب الاقتداء بهم، والاهتداء بهديهم، وليس تقصير من قصر منهم في فن بالذي يسقط رتبته عن الآخر في وجوب الاقتداء به، فلكل واحد منهم من الفضائل والمناقب الشريفة، ومكارم الأخلاق، والرسوخ في العلم، والدين، ما حشيت به الصحف، ونقله الخلف والسلف، وجلالتهم في القلوب وعظمتهم في النفوس من أقوى الأدلة على ذلك.

(التفضيل بين الأئمة) ولكن يجوز النظر في دخول أفعل التفضيل بينهم، ليعلم ما خص الله به كل واحد منهم من الأوصاف الحميدة والآراء السديدة، والمناقب الشريفة والخصال الرشيدة، -رحمهم الله تعالى- ونفعنا بهم وحشرنا في زميرتهم بمنه وفضله.

فإذا علم هذا، فاعلم أن الأئمة الأربعة، بل وجميع العلماء المجتهدين من أهل السنة كأنهم رجل واحد يقع له في المسألة الواحدة: يجوز لا يجوز، وكل باجتهاد. ومدارك الاجتهاد متفقة لا تزيد ولا تنقص، وإذا كان الأمر كذلك فينبغي للمكلف أن يعتقد ترجيح مذهبه ولا يعتقد خطأ غيره، لأنه يلزمه تخطئة إمامه ومذهبه فيما تعارضت فيه أقواله والخطأ والصواب مغيب عنا، فكأنهم رجل واحد، والله تعالى أعلم.

والدليل على جواز النظر في الترجيح بينهم مناظرة الإمام الشافعي و محمد بن الحسن - رضي الله عنهما - في علم مالك وأبي حنيفة - رضي الله عنهما - وستأتي حكايتهما إن شاء الله تعالى .

فإذا علم الناظر في هذا الفن ما ذكرناه، واتقى الله تعالى حق تقاته لم يزد
النظر في ذلك إلا إيماناً وتسليماً، وإلا فنعوذ بالله من سخطه بالوقوع في حق
أئمة الدين. وعلماء المسلمين - رحمهم الله تعالى -.

(ترجيح المذهب المالكي بالأثر) ولنرجع الآن إلى ما نحن بصده من
الكلام على ترجيح إمام الأئمة وعالم الأمة مالك بن أنس - رحمه الله -¹.

وعد الإمام المقرئ معارضة النصوص بأقوال الرجال من أشنع أنواع
التعصب وأبشع صنوف التنكيب عن مَهَيِّع الحق، فقال: «قاعدة: لا يجوز رد
الأحاديث إلى المذاهب على وجه ينقص من بهجتها، ويذهب بالثقة بظاهرها؛
فإن ذلك إفساد لها وغضٌّ من منزلتها، لا أصلح الله المذاهب بفسادها، ولا
رفعها بخفض درجاتها، فكل كلام يؤخذ منه ويرد إلا ما صح عن رسول الله
ﷺ²». وقال: «قاعدة: لا يجوز التعصب للمذاهب بالانتصاب للانتصار بوضع
الحجَّاج وتقريبها على الطرق الجدلية مع اعتقاد الخطأ والمرجوحية عند المجيب
كما يفعله أهل الخلاف، إلا على وجه التدريب على نصب الأدلة والتعلم
لسلوك الطريق بعد بيان ما هو الحق؛ فالحق أعلى من أن يُعلَى عليه وأغلب من
أن يُغَلَّب³».

وقال أبو العباس المقرئ في نفح الطيب: «الذي يرتضى أن من قلد إماماً
من المجتهدين لا ينبغي له أن يغض من قدر غيره، وإن كان ولا بد من الانتصار
لمذهبه وتقوية حجته، فليكن ذلك بحسن أدب مع الأئمة - رضي الله تعالى
عنهم - فإنهم على هدى من ربهم⁴».

1 - انتصار الفقير السالك (ص: 123-128).

2 - قواعد المقرئ (396/2).

3 - المصدر السابق: (397/2).

4 - نفح الطيب (521/2).

وخلاصة ما قرروه وبينوه

أنه يجب التسليم بأن المذاهب الفقهية كلها طرق إلى الله تعالى، وأن الترجيح بينها ما هو في الحقيقة إلا تنويع في المسالك.

ونصوا أيضاً على أن الترجيح والتفضيل بينها على نوعين¹:

1- الترجيح الأصولي، وهو معلوم في كتب الأصول.

2- الترجيح بذكر الفضائل والخواص والمزايا الظاهرة التي يشهد بها الكافة.

3- وهذان النوعان جائزان لا حرج في سلوكهما، وخاصة ما له علاقة بالتفضيل. بل قد يكون مما لا بد منه في هذه المواطن عند الحاجة إليه.² يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: «وما جاء في الترجيح والتفضيل كثير، لأجل ما ينبغي عليه من شعائر الدين، وجميعه ليس فيه إشارة إلى تنقيص المرجوح، وإذا كان كذلك فهو القانون اللازم، والحكم المنبرم الذي لا يتعدى إلى سواه، وكذلك فعل السلف الصالح³».

ولقد ألفوا كتباً في بيان مناقب الأئمة إبرازاً لقيمهم ورداً للشبهات التي قامت حولهم، وهي كتب كثيرة. إذ من المقرر لدى أصحاب هذه الكتب أنه (ينبغي لكل مقلد إمام أن يعرف حال إمامه الذي قلده، ولا يحصل ذلك إلا بمعرفة مناقبه وشمائله وفضائله وسيرته في أحواله وصحة أقواله⁴) وسلوكوا في ذلك مسلك الإنصاف وخير دليل على ذلك كتاب الإمام الإمام ابن عبد البر: «الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء: مالك والشافعي وأبي حنيفة - رضي الله عنهم -، وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة قدرهم».

1- اعتمدت في دراسة الموضوع بالدرجة الأولى على ما جاء في الموافقات للإمام الشاطبي رحمه الله.

2- انظر تفصيل الكلام فيه في كتاب الموافقات للإمام الشاطبي: ((269-266/4)).

3- الموافقات: (270/4).

4- كشف الظنون: 1836 وانظر: مقدمة محقق كتاب انتصار الفقير السالك (ص: 84).

ولم يفتهم -رضي الله عنهم- التحذير من الترجيح المذموم، والتنفير منه، وذكر بعض مظاهره وصوره وعلاماته. وأجمعوا على إنكار ما فيه الطعن على المذاهب المرجوحة أو على أهلها¹. لأن سلوك التقييح في مساق الرد والترجيح ممنوع شرعاً، ذلك لما ينشأ عنه من أضرار بالأمة، ولما يترتب عليه من مفساد، لا يسلم منها حتى الطاعن، إذ المرجح لمذهبه على هذا الوجه. غاض من جانب مذهب لكونه تسبب في ذلك .

ومن أخطر تلك المفاصد²

1- الإغراء بالتزامه وإن كان مرجوحاً، إذ الترجيح لم يحصل، فيزيد في دواعي التماذي والإصرار. لأن الذي. غرض من جانبه مع اعتقاده خلاف ذلك حقيق بأن يتعصب لما هو عليه ويظهر محاسنه.

2- أنه مفر بانتصاب المخالف للترجيح بالمثل، لأن النفوس مجبولة. على الانتصار لأنفسها ومذهبها، وسائر ما يتعلق بها، فمن غرض من جانب صاحبه، غرض صاحبه من جانبه. فحيناً نحن نتبع المحاسن صرنا نتبع القبائح.

3- أنه مورث للتدابير والتنازع والشقاق، وباعث على العداوة والبغضاء.

4- أنه يؤدي إلى التعالي والانحراف في المذاهب.

وفي نفس الوقت نجدهم يؤصلون لطريقة التعامل مع المخالف، ومن أبرز ما أكدوا عليه من الضوابط³:

1- يقول الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى **وَيُحَرِّفُ**: «إن الترجيح بين أمرين إنما يقع في الحقيقة بعد الاشتراك في الوصف الذي تفاوتا فيه، وإلا فهو إبطال لأحدهما، وإهمال لجانبه رأساً. ومثل هذا لا يسمى ترجيحاً، وإذا كان ذلك كذلك، فالخروج في بعض المذاهب على بعض إلى القدح في أصل الوصف بالنسبة إلى أحد المتصفين، خروج عن نمط إلى نمط آخر مخالف له وهذا ليس من شأن العلماء «الموافقات»: (263/4).

2- انظر: **الموافقات للإمام الشاطبي رحمه الله تعالى** (263/4-265).

3- فصلت الكلام فيها في كتابي الاختلاف الفقهي وهو في الأصل عبارة عن محاضرات ألقيتها على طلبية مؤسسة دار الحديث الحسنية (مسلك التبريز).

- يجوز بيان خطأ من أخطأ، فزلة غير العالم لا تغتفر، وسقطة العالم لا تعتبر.

- الاعتراف بحق الاختلاف، والتاريخ الإسلامي مليء بالأمثلة والشواهد ومن أبرزها مخالفة التلاميذ لشيخوهم.

- التماس العذر للمخالف. وهذا واجب بالإجماع: لأنه ليس أحد من الأئمة المقبولين، يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته دقيق ولا جليل. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول، قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه¹.

- الإنكار على المخالف المتبع لهواه لأن خلافه مذموم، وهو فيه غير معذور.

- التزام آداب الرد على المخالف، من نحو:

1 - الاحترام والتوقير.

2 - الإنصاف .

3 - حسن الظن .

4 - التوسط والاعتدال².

1- حصر الإمام ابن تيمية الأعدار في ثلاثة أصناف :

- أحدهما : عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله .

- الثاني : عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول .

- الثالث : اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ . انظر : رفع الملام عن الأئمة الأعلام للإمام ابن تيمية: (ص: 28).

2- التزام الوسطية والاعتدال في كل شيء في الأحكام والآراء والمواقف والسلوك واجب شرعي .

قال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ وقال عليه الصلاة والسلام: «سدوا، وقاربوا، وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والروحة، وشيء من الدلجة (الدجلة: السير أول الليل)». وقال: «القصد القصد تبلغوا».

5- التجاوز والتغاضي¹.

ولا شك أن الجهلة المتطفلين على العلم - وما أكثرهم في هذا العصر - ممن يدعون إلى مخالفة الأئمة، ويناقضون إجماع الأمة، غير معنيين بذلك، وإنما الواجب في حقهم أن يعاملوا بالتأديب بدل الأدب، ويسلك معهم طريق المحاصرة لا المناصرة.

ثانياً - تميزهم في طريقة التعامل مع المخالف

يشهد التاريخ أن للمالكية إسهاماً كبيراً في الخلافات أوفقه الاختلاف، وأنهم تميزوا - وهذا في الغالب - بسلوك طريقة الإنصاف والاعتدال في التعامل مع المخالف، والرد عليه. فبخصوص القضية الأولى نرى أنهم اعتنوا بالاختلافات الفقهية من حيث التأصيل لها، وذلك بإدراجهم مباحث الاختلاف في كتب الأصول². وبعنايتهم المتميزة بأصل مراعاة الاختلاف. ومن حيث التصنيف فيها، فقد أغموا المكتبة الفقهية بمصنفات جليلة القدر عظيمة الشأن في الموضوع³.

1- وفي ذلك يقول الشاعر :

ومن ذا الذي ترضى سجايه كلها كفى المرء نبلاً أن تعد معاييه
وقال آخر: من الذي ماساء قط ومن له الحسنى فقط

2- كما هو صنيع الإمام ابن جزى في تقريب الوصول والإمام الشاطبي في الموافقات والإمام ابن عاصم في مرتقى الوصول

3- من أشهر تلك المصنفات: إكمال المعلم والتنبيهات للإمام القاضي عياض. والاستذكار والتمهيد للإمام ابن عبد البر. والقيس وعارضة الأحوذى للإمام ابن العربي. وكتاب فوائد الدارس المشرفة على عيون المجالس للإمام الحافظ أبي الوليد بن خيرة القرطبي حقق جزء منه يشمل: كتاب الزكاة الأول - كتاب الصرف - كتاب المديان - كتاب التفليس الأستاذ عبد المغيث الجيلاني تحت إشراف عبد ربه والأخ الدكتور محمد الروكي. والمقدمات المهدات للإمام ابن رشد الجد. والذخيرة للإمام القرافي. وكتاب بداية المجتهد للإمام ابن رشد الحفيد. واللائحة طويلة وهذا يفند ما نسبته الإمام ابن خلدون للمالكية من قلة تأليفهم فيه. انظر المقدمة: (ص: 457).

ثانياً - تميز المالكية في طريقة التعامل مع المخالف

لقد أعرب غير واحد من المالكية عن انتهاج نهج الوسطية والاعتدال في الرد على المخالف المعترض. بل صرحوا بنسبة ذلك إلى الإمام، وأنه منهجه وطريقته. يقول الإمام الباجي بعد أن ذكر ما روي عن مطرف «أنهم سألوا مالكا عن تفسير الداء العضال الوارد في حديث كعب الأحبار فقال: أبو حنيفة وأصحابه» - قال: «قال أبو جعفر الداودي: هذا الذي ذكره ابن حبيب، إن كان سلم من الغلط وثبت، فقد يكون ذلك من مالك في وقت حرج، اضطره لشيء ذكر له عنه، مما أنكره فضايق به صدره، فقال ذلك. والعالم قد يحضره ضيق «وعندي (أي الإمام الباجي): أن هذه الرواية غير صحيحة عن مالك، لأن مالكا - رَحِمَهُ اللهُ - على ما يعرف من عقله وعلمه وفضله ودينه وإمساكه عن القول في الناس، إلا بما يصح عنده وثبت، لم يكن ليطلق على أحد من المسلمين ما لم يتحققه، ومن أصحاب أبي حنيفة عبد الله بن المبارك، وقد شهر إكرام مالك له، وتفضيله إياه. وقد علم أن مالكا ذكر أبا حنيفة بالعلم بالمسائل، وأخذ أبو حنيفة عنه أحاديث، وأخذ عنه محمد بن الحسن الموطأ... وقد شهر تناهي أبي حنيفة في العبادة، وزهده في الدنيا، وقد امتحن، وضرب بالسوط على أن يلي القضاء فامتنع، وما كان مالك ليتكلم في مثله، إلا بما يليق بفضله، ولا نعلم أن مالكا تكلم في أحد من أهل الرأي، وإنما تكلم في قوم من أصحاب الحديث من جهة النقل، وقد روي عنه أنه قال: «أدركت بالمدينة قوماً لم تكن لهم عيوب، فبحثوا عن عيوب الناس، فذكر الناس لهم عيوباً، وأدركت بها قوماً كانت لهم عيوب، سكتوا عن عيوب الناس، فسكت الناس عن عيوبهم» فمالك - رحمه الله - يزهّد الناس عن العيوب، ومن أين يبحث عن عيوب الناس، وكيف يذكر الأئمة بما لا يليق بفضله¹.

1- المنتقى: (463/9).

ويقول الإمام القرافي -رحمه الله تعالى- في مقدمة كتابه الذخيرة: «وقد آثرت التنبيه على مذاهب المخالفين لنا من الأئمة الثلاثة رحمهم الله، ومآخذهم في كثير من المسائل تكميلاً للفائدة، ومزيداً في الاطلاع، فإن الحق ليس محصوراً في جهة، فيعلم الفقيه أي المذهبين أقرب للتقوى، وأعلق بالسبب الأقوى¹».

ويقول العلامة الزواوي -رحمه الله- في كتابه مناقب سيدنا الإمام مالك: «ولا ندعي العصمة لإمامنا ونفي الصواب عن غير علمائنا، لكما ندعي الفضل له، والترجيح لمذهبه. ونقول: إنه أقوم قيلاً وأهدى سبيلاً، وقد استدللنا لذلك بما فيه مقنع، وبلاغ لمن ينصف ويعرف، ويعرف الحق على نفسه فيعترف²».

وقال في معرض رده على المقلدين الذين يفضلون آراء بعض العلماء المتأخرين على ما اختاره ورجحه الأئمة المجتهدون الكبار - قال: «وهذا ومثله من التقليد جحود، وإنكار لفضل الأئمة، ومحض جحود، فعلى العاقل المنصف أن يميز بعقله، ويعرف الفضل لأهله، ويضع كل أحد في محله، ولا يطرد التقليد فيزل، ولا يتبع الهوى فيضل، وأن الهادي رسول الله ﷺ والمقصود طاعة الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله³».

أقول: هذه الميزة المنصوص عليها من لدن أئمة المذهب، أكدها العلامة الخبير بتاريخ المذاهب الإمام أبو زهرة فقال -رحمه الله تعالى-: «فإنه من الحق علينا ونحن ندرس إمام دار الهجرة، أن نعترف بأن الكتب التي ألفت في مناقب الإمام مالك، لم تكن في غلوها كالكتب التي كتبت في مناقب أبي حنيفة أو الشافعي رضي الله عنهما، ولم تصل إلى ما وصلت إليه هذه الكتب في الإغراق والتحامل على غيره، فلن تجد في كتاب ترتيب المدارك للقاضي عياض، أو في

1- الذخيرة: (37/1-38).

2- مناقب سيدنا الإمام مالك: (549/2) مطبوع مع المدونة والمقدمات المهدات.

3- المصدر السابق: (2/ 551) مطبوع مع المدونة والمقدمات المهدات.

الديباج المذهب لابن فرحون، أو مقدمة الزرقاني لشرح الموطأ. أو في المناقب للزواوي، إغراقاً ومبالغة كالذي نجده في مناقب أبي حنيفة للمكي، أو في مناقب الشافعي لفخر الدين الرازي، وإن وجدت مبالغة أحياناً ففي دائرة محدودة، ولعل أساسها أخبار وصلت إليهم غير صحيحة، وبعض العقول يستسيغها ويقبلها¹».

خلاف الإمام الشافعي لشيخه الإمام مالك رحمهما الله تعالى

غير خفي على الدارسين: أن خلاف الإمام الشافعي رحمه الله -الذي كان يعتبر من أشهر تلامذة الإمام مالك رحمه الله - لشيخه في الأصول كأصل سد الذرائع وعمل أهل المدينة. وفي المسائل والفروع أيضاً، كان له وقع خاص على المالكية المتقدمين، وهو في نفس الوقت كان السبب الأبرز، والدافع الأول لنهج المالكية سبيل الرد على المخالف، والانتصار للمذهب. فما أكثر مصنفاتهم في انتقاد المذهب الشافعي، والرد على مؤسسه وعلى أبعض أتباعه، حتى إنه يمكن القول: إن الرد على الإمام الشافعي يعد ظاهرة عامة كانت ماثراً اهتمام وعناية المالكية في المشرق والمغرب²، والدارس لما تبقى من تلك الكتب يقطع بأن معارضة الإمام الشافعي لشيخه الإمام مالك في أصوله وخاصة عمل أهل المدينة وسد الذرائع حقيقة ثابتة³. وبين أيدينا جملة من أعيان المذهب ممن انتقدوه وردوا عليه:

1- مالك له: (ص: 12).

2- انظر: ما ذكره الدكتور عبد المجيد بن حمده في «مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على الشافعي» لأبي بكر محمد بن اللباد القيرواني (ت: 333هـ) تحت عنوان: ظاهرة الرد على الشافعي (ص: 23 - 32) ولقد نص المحقق على أن أهم أسباب رد المالكية عليه: كونه ناقشهم وخالفهم في مسألة سد الذرائع.

3- انظر على سبيل المثال: «الرد على الشافعي» لأبي بكر محمد بن اللباد القيرواني (ص: 49، 59-65) و«الذب عن مذهب مالك» لابن أبي زيد القيرواني (ل: 9) (ل: 17-18) و(ل: 24-25) و(ل: 47) وهذا الأخير له قيمة عظيمة في الباب، إلا أنه وللأسف الشديد تصعب قراءة الكثير من صفحاته لما طرأ عليها من تأكل وبتير. وعندي صورة منه.

الإمام محمد بن سحنون (ت: 256) له كتاب في الرد عليه¹.

الإمام محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري المالكي ت: 269 هـ الذي كان معجباً بأراء الشافعي قبل أن يرجع إلى مذهبه المالكي - ألف كتاباً في الرد على الإمام الشافعي وآخر في الانتصار للمذهب المالكي.

الإمام يحيى بن عمر الكناني الأندلسي القيرواني (ت: 289) له كتاب الرد على الشافعي.

الإمام أبو بكر أحمد بن مروان المالكي المصري (ت: 298 هـ) له كتاب الحجة في الرد على الشافعي². وآخر في فضائل الإمام مالك.

الإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي البغدادي (ت: 282 هـ) له كتاب في الرد على الإمام الشافعي.

الإمام أبو بكر ابن اللباد القيرواني (ت: 333 هـ) له كتاب الرد على الشافعي³.

وهكذا نجد أن اهتمام المالكية بالخلاف على هذا النحو الذي بيناه (الخلاف الفقهي التقليدي) ظهر في وقت مبكر، وصنفوا فيه مصنعات بديعة من أقدمها وأدقها وأشملها وأجلها كما قلنا كتابنا: الانتصار لأهل المدينة .
والحمد لله رب العالمين

1- يقول المستشرق ميكوش موراني: «وفي كتاب» الجوابات لابن سحنون» (مخطوط مبونخ b 12 fol) ويضم المؤلف المذكور: كتاب في الرد على الشافعي وعلى أهل العراق «دراسات في مصادر الفقه المالكي» (ص: 164).

2- توجد قطعة منه مزودة بسماع أخيه سنة 272 محفوظة في القيروان. المصدر السابق: (ص: 193).

3- مطبوع بتحقيق الدكتور عبد المجيد بن حمده / دار العرب للطباعة تونس / 1986/1406م.